موقف منظمة مسلمون بقيم معاصرة من ظواهر العنف الأسري ضد المرأة، إعتداءات الحرق بالأسيد، جرائم الشرف، الإجبار على الزواج و الزواج المبكر، ختان الأناث.

مسلمون بقيم معاصرة تؤكد على أن :

- الإعتداءات على النساء و الفتيات و خصوصاً العنف الأسري، الحرق بالأسيد، جرائم الشرف، ختان الإناث والتي أصبحت مشاكل متنامية في بعض البلاد الإسلامية هي ظواهر همجية لا إنسانية و تتعارض تماماً مع التعاليم الإسلامية.

- الإسلام لا يتساهل مع ممارسات الإهانة، الضرب، الختان، القتل العمد، خصوصاً عندما تستخدم هذه الممارسات لفرض السلطة أو فرض الرأي على الآخرين.
في الواقع الإسلام يعلمنا التعاطي مع إختلاف الآراء بالتسامح و الرفق و النصوص القرآنية التالية تدعم هذا القول حيث توجه القرآن بالخطاب المتسامح حتى مع غير المؤمنين حين قال تعالى في سورة الكافرون: (لكم دينكم و لي دين). دون نسيان القاعدة الشرعية العامة المذكورة في محكم سورة البقرة حيث قال تعالى: (لا إكراه في الدين). صدق الله العظيم .

بصريح العبارة أُمر الرجال بمعاملة النساء باللين و الإحترام كما قال تعالى في سورة النساء :(يا أيها الذين أمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرهاً و لا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة و عاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً و يجعل الله فيه خيراً كثيراً).

في الواقع سورة البقرة تؤكد و بشكل مباشر على أهمية الرفق و اللين بالتعامل حتى عند نشوب خلافات بين الزوجين فقد قال تعالى : (فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان).
الرسول عليه الصلاة و السلام أوضح بما لا يترك مجالاً للشك كيف يجب على الرجال معاملة النساء بقوله: خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهله ,ما أكرم النساء إلا كريم ولا أهانهن إلا لئيم.

في ضوء التعاليم الواضحة عن وجوب إحترام المرأة و معاملتها باللين (أن لا تكون معرضة لإعتداءات شنيعة و أن لاتشعر بالخطر من قبل أشخاص المفترض بهم رعايتها و أن لا تقتل من أحب الأشخاص إليها) و في ضوء ما يدفعنا إليه ضميرنا, وفي ضوء التعاليم القرآنية كالتي تقول : (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين و الأقربين).
فأننا نناشد حكومات البلاد المسلمة القيام بما يلي :

- سن قوانين تحظر و تجرم العنف الأسري ضد المرأة، الحرق بالأسيد، جرائم الشرف، ختان الإناث، الزواج الإجباري والمبكر.

- زيادة صرامة القوانين و إنزال أشد العقوبات و الغرامات ضد الجرائم المذكورة أعلاه.

- ضمان وضع هذه القوانين حيز التنفيذ و أن يمثل مرتكبوا الجرائم أمام العدالة بأقصى سرعة.

- توفير أشكال الدعم للنساء المرغمات على الهروب من الخطر بضمان إستصدار مذكرات حماية قانونية و توفير أماكن إقامة آمنة و طويلة الأمد.
- تفعيل برامج توعوية لرفع مستوى الوعي العام بوجوب إحترام المرأة و التعريف بحقوقها المدنية و الإسلامية.

- تخصيص مصادر دعم و تمويل لجهود محاربة العنف ضد النساء و الفتيات و تجهيز كوادر تنشط في مجال إدانة و شجب و محاربة ممارسات العنف ضد النساء و الفتيات.

فقط عندما تعيش النساء و الفتيات بكرامة و أمان دون الخوف من الإيذاء الجسدي من قبل المجتمع أو أفراد عائلتها و عندما تتمتعن بحرية التفكير كما شرحها لنا و فرضها القرآن الكريم، عندها فقط تستطيع الدولة بوجه حق أن تصف نفسها بالإسلامية.

مسلمون بقيم معاصرة